مطالبة العمال برفع الأجور ليست سببا للتضخم

اكد وزير المالية الاسرائيلي سحما ارليخ في خطاب له امام الكنيست قبل ايام ان سبب ارتفاع الاسعار لا يعود الى سياسة حكومة الليكود الاقتصادية. واضاف ان احد الاسباب الرئيسية للتضخم هو زياده الاجور.

لسنا هنا بصدد مناقشة سياسة حكومة الليكود الاقتصادية ولكن يجب حتما التوقف عند محاولة وزير المالية القاء تبعة التضخم وارتفاع الاسعار على جماهير العاملين الذين يطالبون بزياده اجورهم.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان السيد ارليخ لم يكن اول من اورد هذه الحجة. فقد استخدمها قبله كل الذين يتولون في الدول الرأسمالية وكلاء ممثلي الرأسمال في شتى البلدان وذلك من اجل تحميل الشغيلة مسؤوليه التضخم النقدي

الا ان لجوء هؤلاء الى ترديد هذه الحجة لا يستطيع حجب الحقائق العلمية. فالدخل القومي في اي بلد وحسب النظريات الاقتصادية البرجوازية يتألف من مجموع الاجور والارباح والريع (ايجار الارض). وتحكم علاقة عكسية العوامل الثلاثة، المذكورة اي اذا زادت حصه الاجور فان حصة الارباح ستنخفض ما دام المجموع كمية ثابتة.

وهذه التأكيدات ليست من اختراع "اشتراكيين حاقدين على النظام الرأسمالي" بل نتاج افكار جهابذة علم الاقتصاد البرجوازي آدم سميث وريكاردو انفسهم...

اذا فارتفاع الاجور لا يؤدي الى ازدياد الاسعار وانما الى تقليل الارباح الناقصة التي يتقاضاها الرأسماليون. والسبب في الحملة الشواء التي يشنها البعض على جماهير العاملين المطالبين برفع اجورهم لتناسب والغلاء الفاحش الخروج عن كونه دفاعا عن المصلحة الانانية لفئة قليلة لا تشكل سوى ٣ بالمئة من السكان..

ابو فجر

اقتراح ... للمساهمة في مكافحة الغلاء في المناطق المحتلة

بقلم غسان حرب

اشارت الصفحة الاقتصادية في عدد "الطليعة" الاخير الى ظاهرة هامة تحتاج الى المزيد من البحث. اعني بذلك الدور الذي يلعبه تجار الجملة والمفرق في المناطق المحتلة في الارتفاع المستمر للاسعار

لا جدال في ان السبب الرئيسي في ارتفاع الاسعار عندنا يعود الى الاجراءات الاقتصادية التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية وللسياسة الاقتصادية التي تتبعها هذه السلطات، ومعروف ان ربط السوق المحتلة في الضفة والقطاع وغزة عام ٦٧ بالسوق الاسرائيلية قد اخضع الاولى الى نفس العوامل — تقريبا — التي تحكم الوضع الاقتصادي في اسرائيل.

الا ان "الطليعة" اشارت وبحق الى ان معدل ارتفاع الاسعار في اسواق المناطق المحتلة يفوق معدله في اسرائيل، وذلك بسبب "قيام العديد من كبار التجار وحتى صغارهم، بصورة اعتباطية، برفع اسعار الحاجيات التي يبيعونها بالنسبة التي يرتأونها".

ويكفي مقارنة بسيطة لاسعار المفرق للعديد من السلع في اسواق بعض مدن الضفة والقطاع وبعض المدن الاسرائيلية لاقناع المرء بان هنالك فعلا زيادة في اسعار السلع المباعة عندنا مما يمكن تجار "ما" من تحقيق ربح جدي — كما يسميه الاقتصاديون — اعلى بكثير من معدل الربح الناجم عن الفعاليات الاقتصادية الاخرى في البلاد.

ولدى رجوعنا لهذه الظاهرة بما

تفرزه من انعكاسات سلبية على جماهير المستهلكين يتمثل في التردي المستمر لاوضاعهم المعيشية نرى ان مهمة التصدي لهذه الظاهرة والعمل على مكافحتها والتقليل منها هي مسالة ضرورية تقع على عاتق كل المواطنين الحريصين فعلا على مستقبل وطنهم. واذا كان العمل الاساسي في معادله ارتفاع الاسعار يعود لسياسة الحكومة الاسرائيلية الاقتصادية وبالتالي فانها هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في ازدياد الاسعار، واذا كان المخرج الرئيسي من هذه الاحوال مرتبطا بالحل العام لقضية الاحتلال وهذه امور ليسا نحن مواطني المناطق المحتلة الطرف الوحيد في معادلتها فيمكن القول بان وضع حد لممارسات وجشع فئة من التجار وتلاعبهم بالاسعار هي مسالة يمكن ان يلعب فيها الدور المقرر.

من الامور المعروفة في كل اقطار الدنيا ومنها اسرائيل ان هناك رقابة رسمية تفرضها الحكومات على الاسعار من اجل منع التلاعب فيها. ولكن بسبب غياب السلطة الوطنية المسئولة عندنا فان الحبل مرخي على غاربه ليتمكن "التاجر" بتجاربه، من تحقيق اكثر فائدة شخصية له..

ولذا فان مهمة اقامة جهاز للرقابة على الاسعار يجب ان تتولاها الهيئات والمنظمات الشعبية في بلادنا، فمثلا لو تمت الدعوة الى عقد اجتماع يضم ممثلين عن المجالس البلدية ونقابات العمال والنقابات المهنية والغرف التجارية واندية وجمعيات فعالة وعدد من الاختصاصيين لدراسة الموضوع وانشاء لجان شعبية للرقابة على الاسعار فقد يؤدي ذلك الى التخفيف من المشكلة.

قد يتساءل البعض هنا وماهي القدرة على ايجاد اجراءات رادعة فعالة ضد المخالفين والمتلاعبين بالاسعار في غياب السلطة التنفيذية واقول هنا انه يجب عدم التقليل مما لدى الراي العام والهيئات الشعبية والوطنية من قدرة على ممارسة هذا الدور اما عن طريق سحب الرخص — البلديات — او التشهير وحتى الدعوة الى معاقبة المتلاعبين بالاسعار.. بطبيعة الحال ان اي اجراء يمكن ان يتخذ لا بد وان ياخذ بعين الاعتبار اهمية عدم تفسيخ الوحدة الداخلية للشعب او اضعافها. ولكن وفي نفس الوقت فان السكوت على اجراءات تؤدي الى الاثراء الفاحش للبعض على حساب قوت اكثرية الشعب لن يكون مساهمة في اضعاف الوحدة الوطنية فحسب وانما تسفا لهذه الوحدة ومن الجذور

من ناحية اخرى فان مثل هذا الاجتماع يمكن ان يبحث في الوسائل العملية لانشاء جمعيات استهلاكية تعاونية وتعزيز القائم منها — وهذه وسائل فعالة في محاربة التلاعب بالاسعار.

انني لا ادعي وجود خطة متكاملة لتحقيق الهدف الذي اشرت اليه ولكنني اعتقد جازما ان اجتماعا من النوع المقترح سيكون الاطار المناسب للبحث في هذا الموضوع.

اجتماع في دمشق لتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية - الاشتراكية

انعقد في دمشق في الاسبوع الماضي، اجتماع بين ممثلين عن الغرف التجارية في ٨ بلدان عربية وممثلين عن الغرف التجارية في الدول اعضاء مجلس التعاون الاقتصادي للدول الاشتراكية — الكوميكون.

والموضوع الرئيسي لهذا اللقاء الذي استمر ثلاثة ايام هو "دراسة افاق التعاون العربي مع دول الكوميكون في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية".

ويعلق المراقبون الاقتصاديون اهمية كبيرة على نتائج هذه الاجتماعات من حيث تصحيح مسار العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول العربية وتوجيهها لخدمة المصالح الاقتصادية الحقيقية للدول العربية.

ويعيد هؤلاء المراقبون الى الاذهان حقيقة ان العلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والدول الاخرى ومنها الدول العربية تقوم على اساس المنفعة المتبادلة ومساهمة الدول الاشتراكية في اقامة تلك المشاريع الاقتصادية التي تساعد الدول العربية في ارساء صرح الاستقلال الاقتصادي وتجنيب الدول العربية خطورة الاعتماد الاقتصادي على الدول الرأسمالية الغربية التي لا تنظر الى البلدان العربية الا بصفتها سوقا جاهزا لاستيعاب السلع الصناعية ومصدرا للارباح الطائلة بسبب الاسعار الاحتكارية التي تفرضها كبريات الشركات الرأسمالية.

ومن ناحية اخرى فان عددا من المحللين السياسيين يرون في هذه الخطوة مساهمة في تقوية الموقف السياسي للدول العربية وتدعيما لقدرتها على الوقوف في وجه السياسة الامريكية السادتية في المنطقة.

ان هذا اللقاء ونتائجه هما خطوة في الاتجاه الصحيح نحو حشد الطاقات الاقتصادية العربية وتحريرها من عوامل الضغوط الامبريالية ووضعها في خدمة جماهير الشعوب العربية وتحقيق طموحاتها في بناء المستقبل السعيد.

خطة جديدة لتصحيح الاقتصاد المصري

اكدت مجلة المصور المصرية، الانباء القائلة ان الحكومة المصرية تنوي الغاء القيمة الرسمية للجنيه المصري بالنسبة للعملات الاجنبية.

واشار مراسل وكالة تاس السوفييتية ان هذا الاجراء الذي اتخذ بناءا على نصائح صندوق النقد الدولي سيؤدي الى تخفيض قيمة الجنيه المصري بنسبة ٤٠ بالمئة ومن الجدير بالذكر ان وفدا من صندوق النقد الدولي يزور القاهرة حاليا بهدف وضع خطة لتصحيح الاقتصاد المصري.

وسيؤدي هذا الاجراء الى ارتفاعات هائلة في الاسعار مما سيؤدي بلا شك الى تدهور المستوى المعيشي للملايين من ابناء الشعب المصري.

رشهد شاهد من أهله

نشرت صحيفة "معاريف" الاسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ ١٤ أكتوبر الماضي مقالا يتهم موشيه ديان المحافظ السابق لبنك اسرائيل حدث فيه عن تأثير اتفاقية الصلح مع مصر على الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل.

واشار ديان الى تزايد اعتماد اسرائيل الاقتصادي على الخارج وورد عددا من المؤشرات التي تثبت صحة ذلك ومنها ان مجموع الدين الخارجي قد بلغ في اربع سنوات ١٩٧٨/٧٥ المبالغ التالية بالتسلسل : ٧٫٦١٢ مليون دولار، ٩٫٢١١ مليونا، ١٠٫٧١٥ مليونا ١٢٫٢٠٠ مليونا.

ويرى ديان في اتفاقية الصلح فرصة لتطبيق هذا الاعتماد عن طريق :

اولا : بيع الممتلكات (الموجودة في سيناء — المحرر) التي ستسلم للمصريين.

ثانيا : عقد اتفاقية مع اميركا حول تقديم مساعدات سنوية ضخمة.

ثالثا : المساهمة في التطوير الاقتصادي لمصر.

رابعا : الاتفاقيات التجارية مع مصر.

خامسا : اتفاقية لتامين النفط والغاز من مصر..

ونحن بدورنا نورد هذا الخبر بدون تعليق لمصلحة اولئك الذين يصرون ان تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد ستضر بمصالح اسرائيل الاقتصادية..

بعثه من مجلس الشيوخ الأميركي تزور رومانيا

بخارست —

اجرت مجموعة مؤلفة من ٦ اعضاء من مجلس الشيوخ الامريكي برئاسة كلايبورن فل محادثات منفردة مع كبار موظفي وزارة الخارجية ووزارة التجارة الخارجية الرومانية، في محاولة لتوسيع العلاقات بين الدولتين. كما بحثوا الوضع في الشرق الاوسط.

وقد وصلت هذه المجموعة الى بخارست قادمة من براغ، وفور وصولها اجتمع اعضاؤها بالرئيس الروماني تشاوشيسكو.

وقال موظفون رومانيون ان اعضاء المجموعة وتشاوشيسكو اتفقوا على ان هناك امكانيات واسعة لتوثيق التعاون بين الدولتين في مجالات عديدة مثل الاقتصاد، العلم، التكنولوجيا والثقافة.

نتائج ايجابية لاتفاق العراق وسوريا

يتعدى الاتفاق الذي جرى مؤخرا بين العراق وسوريا على تحسين العلاقات بينهما واعادتها الى الحالة الطبيعية يتعدى النطاق السياسي البحت ويمارس تأثيره الايجابي على الاوضاع الاقتصادية في كلا البلدين.

والمعروف ان تدهور العلاقات السياسية بين البلدين قد ادى الى توقف العراق عن استخدام انبوب النفط الذي يخترق الاراضي السورية للبحر المتوسط من اجل نقل البترول العراقي الى الموانيء، واتفقت مع تركيا على اقامة انبوب بديل وكذلك توقف تجارة الترانزيت بين البلدين.

ونتيجة لذلك ونتيجة اعمال التخريب التي حصلت في خط البترول المار بتركيا فان سعر البترول العراقي في موانيء البحر المتوسط قد زاد بازدياد تكلفة النقل. وصار من الاربح بالنسبة لمشتري البترول ان يشتروه من دول الخليج غير عابئين بالفرق في تكلفة النقل البحري.

وفي الشهر الماضي حدث ارتفاع كبير في الاجور التي يتقاضاها ناقلات النفط الضخمة مما سيكون في مصلحة العراق وسوريا وكذلك تركيا في حالة اعادة استخدام انابيب النفط المارة في كل من سوريا وتركيا اذ ان الشركات البترولية الكبيرة وخاصة موردة النفط الى جنوب اوروبا ستفضل دفع نفقات الترانزيت على النفط المار بسوريا على تكلفة النقل الكبيرة التي يتطلبها نقل النفط من موانيء الخليج البعيدة.

ومن ناحية اخرى وكما تقول "مجلة افنتس" (عدد ٧٨/١١/١٧) فان "اعادة فتح الحدود العراقية — السورية يسهل قضية تامين التوريدات اللازمة للمنشآت الصناعية والالات الثقيلة والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية للعراق"

ان الاتفاق العراقي — السوري الاخير يستجيب للمصالح الاقتصادية الوطنية لكل من البلدين وهو بذلك يساهم في تعزيز قدرتهما ومركزهما السياسي والاقتصادي. وهو لذلك يلقى الترحيب من جانب كل المواطنين العرب.

من القاموس الاقتصادي

تشهد الدول الرأسمالية في الغرب اختلالا ملحوظا في نظامها النقدي وتدهورا في القدرة الشرائية لعملات مختلف تلك البلدان. ووضع الدولار الامريكي هو مثال واضح على ذلك. فما هو جوهر الازمة النقدية؟

تعني ظهور الازمة في النظام النقدي على صعيد العلاقات النقدية الدولية انها اختلال نظام البلدان، الرأسمالية النقدي اختلالا مزمنا ومتزايدا وهي سمة مميزة لازمة الرأسمالية العامة.

اما مؤشرات الازمة النقدية فهي انهيار التداول الذهبي والمعيار الذهبي بكل اشكاله والتضخم المزمن في البلدان الرأسمالية والقضاء على حرية تنقل الذهب بين الدول ووجود عدد من الكتل والمناطق النقدية في العالم الرأسمالي واحتدام الصراع فيما بينها ولجوء غالبية دول العالم البرجوازي الى فرض القيود النقدية وما يرتبط بذلك من القضاء على حرية استبدال النقد.